

## حكيات

## الطلاق والأخلاق.. من المسؤول الرجل أم المرأة أم الأزمة؟

## قضايا طلاق في المحكمة الذهبية دون فصل قانون الأحوال الشخصية الخاصة بالمذهب الطائفي تمنع عودة المطلقين

السويداء - عبير صيموعة

ولعل ما يصادفنا في مررات القصر العدلي هو رغبة بعض المطلقين في العودة عن قراراتهم وخاصة بوجود الأطفال إلا أن المادة ٣٠٧ من قانون الأحوال الشخصية التي تنظم شؤون الطائفة الأزواج وفق المادة المذكورة لا يمكن به وفي حال وقع الطلاق فإن المطلقين من الأزواج وتغيير مذهب الزوجين لإعادة رابط الزواج من جديد مع حالات خاصة للعودة عن قرار المذهبية بعد تسجيله في دائرة الأحوال المدنية وهو إصابة الزوج بالجنون أو الطلاق تحت تأثير التسرع وهناك لجنة طبية يتم تشكيلها للتأكد من حقيقة فقدان الزوج للأهلية عند اتخاذه قرار الطلاق.

وأمام جميع ما جرى طرحه تبقى الحلقة الأضعف في المعادلة هم الأطفال الذي يؤدي الطلاق إلى تفكك أسرهم وضبابهم مع خطر انحرافهم الأمر الذي يدفع إلى السعي إلى تحصين مجتمعنا من التفكك والانحلال بالحفاظ على أحد أهم أسباب تماسكه وهو الوضع الاقتصادي والارتقاء بالقيم الاجتماعية.

سجلت الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ٣٦١ حالة طلاق في السويداء على حين زاد عدد قضايا الطلاق المسجلة في سجلات المحكمة المذهبية في المحافظة وما زالت دون فصل على المئات وصولاً إلى الآلاف.

ويعزو المحامون من التقهيم «الوطن» في القصر العدلي تقشي هذه الظاهرة في المجتمع إلى تردى الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة الذي يهدد الأسرة مع عجز الزوج عن تلبية مطالب أسرته وخاصة في ظل الأزمة التي يعيشها البلد، مؤكداً أن هناك أسباباً متنوعة لتضاعف هذه الظاهرة الخطيرة منها عدم التوعية الاجتماعية والدينية للزوجين حول أهمية الأسرة فضلاً عن انهيار كثير من القيم الاجتماعية وضعف العلاقة الأسرية والتباعد بين الأبناء وذويهم.

وتشير إحدى المحاميات إلى أن أحد الأسباب في تقشي هذه الظاهرة يعود إلى وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها التي كانت سبباً في ظهور حالات الخيانة الزوجية أمام انحطاط الأخلاق العامة إضافة إلى أسباب أخرى كثيرة للطلاق.

محمد منار حميجو

دفعت الظروف المعيشية الصعبة التي تعانيتها أم محمد إلى طلب الطلاق لكون زوجها غير موجود لأنها لا تعلم شيئاً عن مصيره لعلها في حال حصلت على قرار طلاقها يفتح لها أفق أكثر لتحسين ظروفها المعيشية سواء بالسفر أم بالزواج مرة ثانية.

يعز على أم محمد وهي أم لولدين أن ترفع دعوى الطلاق أمام المحكمة الشرعية فزوجها الذي فقد منذ أربع سنوات هو حالياً بحكم القانون متوفى ومن ثم أصبح اليأس سكن جورحها بعدما حاربتة خلال السنوات الماضية لعلها تجد بصيص أمل بعودة زوجها.

وقالت: ابني أسكن حالياً في بيت لأحد أقرابي ولدي ولدان أكبرهما لا يتجاوز عشر سنوات وأرغب حالياً بالسفر بالقرب من أخوتي في لبنان وذلك فإنتي اضطرت لرفع دعوى الطلاق باعتبار أن القانون لا يسمح للزوجة بالسفر خارج البلاد إلا بعد موافقة الزوج.

حاولت كثيراً أم زاهر أن تتقن من يحيط بها من مجتمعها المحدود أن فكرة الطلاق صعبة مثل حالتها الصعبة وزواجها من رجل آخر لا يمنعه إلا النظرة السلبية التي يرمقونها بها كلما حاولت الحديث عن الموضوع وخصوصاً من أهل زوجها. وأكدت أم زاهر أنها لم لأربعة أولاد فقدت زوجها



بالعديد من المهن لتأمين معيشة أولادها. وأضافت: إن هناك نظرة سلبية من المجتمع الذي يحيط بالزوجة التي فقدت زوجها وترغب في الطلاق

منذ بداية الأزمة وحاولت كثيراً أن تؤمن قوت أولادها الذين يتكونون من ثلاث بنات وطفل لم يتجاوز العاشرة من العمر، مشيرة إلى أنها عملت

وكانها محكوم عليها أن تكون حبيسة الأمل الذي لم يعد له وجود في حياتي بعودة زوجي الذي لم أسمع عنه خيراً منذ خمس سنوات ولذلك فإنتي رفعت دعوى طلاق في المحكمة الشرعية ليس لمصلحتي فقط بل أيضاً لمصلحة أولادي، وخصوصاً أن أهل زوجي لم يساعدوني في تأمين أبسط أمور المعيشة.

بتم نتيجة فقدان الأزواج ارتفعت بشكل كبير، معتبراً أن فقدان الأزواج من الأسباب التي رفعت معدل الطلاق في البلاد بشكل كبير.

وأوضح المصدر أنه يحق للزوجة أن ترفع دعوى على زوجها لعدة الشقاق والغيباب هو أحد أسباب الشقاق الذي يدفع الزوجة إلى طلب الطلاق، مؤكداً أن القاضي ينظر في أوراق الدعوى وفي حال ثبت أن زوجها مفقود ولو مضي عام على فقدانه فإنه يحكم بالطلاق.

وأضاف المصدر: إن القضاء يعتمد أولاً على إقرار أهل الزوج لفقدان الأوراق التي تثبتت وفي حال لم يتم ذلك فإن القضاء يطلب السماع إلى الشهود بأن زوجها مفقود ولا يعلم مصيره إن كان حياً أم ميتاً. وأكد المصدر أن هناك الكثير من حالات الطلاق وزوجات يرغبن بالسفر خارج البلاد بعدما فقدن أزواجهن باعتبار أن سفرهن بحاجة إلى موافقة الزوج أو والده، مشيرة إلى أن بعضهن يلجأن إلى السفر بحكم وجود ذويهن هناك.

## رئيس قسم اجتماع درعا: المطلقة فريسة للطامعين

درعا - الوطن

مسن أو مريض، إلا إذا كانت مقدرته مالياً فيكون زواج الشاب منها بدافع الطمع وعلى الأغلب سيكون الفشل حليف مثل هذا الزواج.

رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة دمشق - فرع درعا سامي الشيخ محمد نكر لـ «الوطن»: أن الطلاق أسباباً متعددة تتمثل باختلاف الأفق الثقافي بين الزوجين مشيراً إلى أن الطلاق يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية غير سوية في صفوف المطلقين مثل العلاقات الشاذة وغير الشرعية والانحرافات السلوكية وهو ما ينعكس بדרه على بنية المجتمع، كما يفاقم المشكلات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة ويتسبب في نشوب خلافات اجتماعية بين أسر المطلقين ويزيد الكراهية والعداء.

وبين الشيخ محمد أن النظرة للمطلقة تنطلق من فهم اجتماعي خاطئ ومغلوط في جزء كبير منه، حيث ينظر لها على أنها شاذة وغير مستحبة في ظل غياب الوعي المعق لفهم ظاهرة الطلاق وأسبابه الموضوعية والذاتية، وتصبح المطلقة فريسة للطامعين بها أو التعرض لها والإساءة، ولتتمكن من استغلالها واستغلالها الإنساني.

يتحدث الشارع الحوراني بشكل شبه يومي عن وقوع العديد من حالات الطلاق، وخاصة أن الأزمة فاقمت المشكلات الأسرية وزادت من هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال تم تداول حالة طلاق بين زوجين لاختلاف آرائهما حول مجريات الأحداث، بينما طلق آخر زوجته لضعف دخله وعدم مقدرته على تحمل مصاريف الأسرة، وتطلق زوجان لخلافهما حول مكان السكن فطرف يريد الإقامة في المناطق الساخنة والآخر في الأمانة، والمصيبة أن الأب أثناء وجود ابنه عنده في موعد الزيارة وفق ما هو متفق عليه غافل الأم وسافر بالولد خارج القطر، وهناك حالات كثيرة بأن أحد الطرفين ترك الأسرة وغادر إلى الأردن ولم يقبل بالعودة فحدث الطلاق، والمشكلة وفق متابعين في أن هؤلاء المطلقات يقعن في بيوت ذويهن مع تضائل فرص معاودة زواجهن ضمن الظروف الراهنة إذ قل الرجال أو لم يعد باستطاعتهم الزواج ضمن الأوضاع المعيشية والسكنية الصعبة، ورفض بعض الأهل طلب مطلقة كزوجة لأحد أبنائهم وإن حالها الحظ فلن تنال سوى رجل

## الجموع ينظر إلى المطلقة نظرة دونية مواقع التواصل الاجتماعي ترفع نسبة الطلاق إلى ٣٠ بالمئة

## الأزمة زوجتي.. والأزمة طلقني

اللاذقية - عبير سمير محمود

«لم أحلم بقصص ذهبي كل ما أردته عيشة كريمة ولكن الأزمة لم ترحمني»، هكذا تلخص إحدى السيدات تجربة زواجها التي لم تدم طويلاً بسبب ظروف الحرب، وأوضحت لـ «الوطن»: الأزمة زوجتي وطلقني، فبسبب ظروف البلاد واضطرابي للعمل في أحد مقاهي اللاذقية تعرفت إلى الشاب الذي أصبح زوجي عام ٢٠١٥. واليوم أعد طليقتي بعد أن أرغمني على ترك العمل لأفرغ قلباً لتربية طفلنا ما جعل معيشتنا تفتقر لأبسط أمور الحياة الكريمة مع خسارتي لمرتبتي الذي كان يساعد مع مرتب زوجي حينها على تدبير أمورنا»، وتابعت: بدأت مشاكل الحياة اليومية تتفاقم فيما بيننا بسبب تراكم الديون المتزامن مع ارتفاع أسعار كل مستلزمات المعيشة التي أنهكتنا وجعلت قفصنا المتواضع يتحول إلى خرابية خربت حياتنا وانتهت بانفصالنا بعد نحو ستة ونصف السنة من الزواج لا أكثر..»

وأكدت أنها تردت في البداية بسبب تحذيرات المحيطين بها عما سيؤدي هذا القرار سواء من ناحية تأثيره على حياة ولدها أو من ناحية نظرة المجتمع لها الذي قد يحولها «لفريسة سهلة وعلكة بالنسبة للناس» كما نقلت عنهم، إلا أنها لم تتكلم خيراً آخر، وأكدت عدم تعرضها لأي مما ذكره مبعث: هذا الأمر كان زماناً أما اليوم فالوضع مختلف حول مصير المطلقات والمطلقين عموماً في ظل الأوضاع الصعبة التي باتت تهدد حياة المئات من العائلات في سورية ما يجعلهم عرضة لهذه التجربة المرة. فالأزمة أو الحرب.. لها آثارها السلبية على الحياة الزوجية وخاصة من الناحية الاقتصادية، وقد وصلت حالات الطلاق في محافظة اللاذقية خلال الأزمة إلى منذ بداية عام ٢٠١١ حتى نهاية عام ٢٠١٦ إلى ٣٢٧٨ حالة كما أكد مصدر مسؤول في مديرية الأحوال المدنية باللاذقية لـ «الوطن»، مضيفاً إنه تم تسجيل ١٥١ حالة طلاق في النصف الأول من عام ٢٠١٧ في محافظة اللاذقية.

حماة - محمد أحمد خبازي

تشير الأرقام التي حصلت عليها «الوطن» من مديرية الشؤون المدنية في حماة، إلى أن واقعات الطلاق منذ بداية العام الحالي وحتى ٩ من الشهر الجاري بلغت في حماة وريفها الخارجي مع المقيمين فيها ٥٥٦ واقعة، في حين واقعات الزواج بلغت ٢٩٢٧ واقعة.

وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي نجد أن نسبة الطلاق كانت أكثر، فقد سجل عدد واقعات الزواج ٥٧٠٤ واقعات، في حين الطلاق ٦٣٢١ واقعة..!!

وأكد الحامي عبد الرزاق بصو أن الظروف الاقتصادية الصعبة، كانت السبب الرئيس



في الخلافات الزوجية بين المواطنين في مختلف مناطق محافظة حماة، وقد تطورت إلى واقعات طلاق كثيرة شهدتها المحاكم المختصة خلال الأزمة.

وأما القاضي الشرعي الأول في حماة مصطفى عبد اللطيف فأكد أن أهم أسباب واقعات الطلاق والتفريق كانت خلال سنتي الأزمة التي مرت بها البلاد عموماً وحماة خصوصاً، تعود إلى الخيانات الزوجية التي تتم بإنشاء علاقات غير شرعية من أحد الزوجين مع الغير وذلك باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي وقد بلغت نسبة الطلاق بسببها ٣٠ بالمئة، وطبعاً هناك أسباب كثيرة أبرزها الضائقة المادية وصعوبة الظروف المعيشية.

تدخل المحامات في شؤون الأسرة.

## أكثر حالات الطلاق بمخيمات اللجوء في الخارج

محمود الصالح

وهناك الكثير ممن يمتلكون المال يسعون إلى الزواج من فتيات صغيرات في السن لتحقيق المتعة وتكون النتيجة إخفاق الزواج ومن ثم إلى الطلاق.

وقالت الأسمر: نحن في المهمة السورية لشؤون الأسرة درسنا واقع الحماية في مراكز الإيواء وتبين لنا المشاكل التي تتعرض لها الأسرة في مراكز الإيواء، وحالياً نقوم بوضع إطار عام لحطة عمل حول الزواج المبكر كأحد أسباب الطلاق وكأحد أسباب معاناة المرأة ونعمل على وضع قواعد للحد من الزواج المبكر الذي يكون السبب الرئيسي لارتفاع حالات الطلاق، ونعمل على تمكين الأهل من استمرار تعليم بناتهم حتى الحصول على شهادات عالية وهذا يحتاج إلى تضافر كل الجهود الأهلية والحكومية لتقليص فجوة العوز الأسري لتمكين المرأة وبالتالي توفير الحماية الموضوعية لها وتحقيق حالة الدمج الحقيقي لها في المجتمع.

واختتمت الأسمر حديثها بالقول: الحقيقة نحن في سورية مجتمع تقليدي متماسك يقوم على المودة والاهتمام بالنساء ولكن لا يمكن أن ننكر وجود نظرة نمطية للمرأة المطلقة من خلال رفض المجتمع بشكل عام لهذه الحالة والنظر إليها بشكل مختلف وقد تعمقت هذه الحالة في ظل الأزمة التي منعت المجتمع والجهات المعنية مساعدة هذه الفئة من النساء على تقديم ما تحتاج إليه من رعاية واهتمام.



الذين تركوا أماكن إقامتهم وتغير نمط العيش بالنسبة لهم وهذه عوامل أدت إلى تعميق الفجوة في الأسرة وخاصة الأسر التي كانت تعاني من ضعف العلاقة الاجتماعية بينها ما أدى إلى حدوث الكثير من حالات الطلاق.

وأوضحت الأسمر أن حالات الطلاق كانت أكبر في مناطق اللجوء في المخيمات خارج القطر بسبب

الاستغلال الواضح للمرأة في تلك المناطق، والذي يعد الزواج المبكر كأحد الأسباب الجوهرية لارتفاع حالات الطلاق إذ يعمد الأهل بالتزويج المبكر الفتاة بحجة حمايتها أو ربما للتخلص من تكاليف معيشتها وتكون الفتاة حينها غير ناضجة ولا تمتلك الوعي الكافي الذي يمكنها على مواجهة الحياة بالشكل الصحيح ولا القيام بمسؤوليتها كربة منزل

الأسرة ما أدى إلى تداعيات كبيرة كان من أهمها ارتفاع حالات الطلاق في المناطق التي عانت من ترك المعيل للأسرة لأسرته والهجرة خارج البلاد أو الالتحاق بالمجموعات المسلحة والتخلي عن دوره الأبوي، كما ساهمت هذه المجموعات المسلحة في تعميق هذه الحالة من خلال «نكاح الجهاد» والمغريات التي كانت تقدم للكثير من الرجال والنساء على حد سواء، لنجد رجال تخلوا عن نساءهم وتزوجوا من أخريات وكذلك بعض النساء تركن أزواجهن وطلبن الطلاق ومنهن تزوجت مرة أخرى من دون طلاق من إرهابيين تحت مغريات الأموال.

وفي مناطق اللجوء كانت الصورة أكثر مأساوية حيث كانت الدول التي استقبلت السوريين تشارك في تجارة الجنس فيها من خلال تسهيل هذه الأعمال وتبريرها لذلك نجد آلاف النساء اضطرن إلى بيع أنفسهن لأصحاب الأموال نتيجة الحاجة لإعالة أطفالهن وكان وخصوصاً القاضون على مسألة الإغاثة هناك يبتزون تلك النساء في هذا الجانب.

لمعرفة واقع الطلاق خلال الأزمة التقت «الوطن» رئيسة هيئة شؤون الأسرة السورية الدكتورة هديل الأسمر التي بينت أن هناك تداعيات كثيرة للأزمة في سورية وخاصة على الجانب الاجتماعي أدت إلى ازدياد عدد حالات الطلاق وخاصة بين النازحين

كانت وما زالت مسألة الطلاق تشكل إحدى الندوب السوداء في المجتمع الإنساني لارتباطها بركن أساسي من أركان المجتمع والأسرة وهو المرأة، وبالرغم من معالجة كل الأبعاد لهذه المسألة ووضع الضوابط الشرعية لها التي تراعي الوضع الإنساني للمرأة إلا أنها لم تأت بالعلاج الشافي لجميع العطل التي يمكن أن تنجم عن مسألة الطلاق، علماً أن القوانين الوضعية عبر العصور أخذت على عاتقها مسألة الاهتمام بمسألة الطلاق من خلال سعيها لمنع حصولها ومعالجة نتائجها في حال حصلت لكنها ما زالت قاصرة عن إيجاد البنية المتكاملة لمعالجة هذه الظاهرة الإنسانية بالدرجة الأولى والاجتماعية بالدرجة الثانية.

اليوم ما زالت أغلب المجتمعات تنظر إلى المرأة المطلقة نظرة دونية دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المسألة قد لا تكون للمرأة يد فيها وهناك أغلب النساء يفضلن العزوبية على أن يصبحن مطلقات، هذه القضية ما زالت تترك آثارها الاجتماعية بشكل واضح في جميع المجتمعات وقد تزداد أو تقل حسب ثقافة ووعي كل مجتمع.

خلال الأزمة عانى المجتمع السوري من تفكك كبير في الأسرة والمرأة هي الركن الأساسي في هذه